أثر التمويل عن طريق الائتمان المصرفي على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2013م)

أ/ سليم موساوي[1]

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية الاستقرار النقدي، من خلال الربط بين الآثار الناجمة عن التمويل عن طريق الائتمان المصرفي والتغيرات في النشاط الاقتصادي باستعمال معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الجزائري في الفترة 1990 -2013م؛ ويتضح ذلك أكثر بالنظر إلى أهمية مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في الجزائر ومدى قدرتها على التحكم في كمية عرض النقد بما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي.

وتوضح الدراسة أن الائتمان المصرفي غير متناسق مع التغيرات في النشاط الاقتصادي، وبالتالي السلطات النقدية لم تتمكن من ممارسة دورها في تحقيق الاستقرار النقدي داخل الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: التمويل، الائتمان المصرفي، العرض النقدي، الاستقرار النقدي، معامل الاستقرار النقدي

Résumé :

L'étude démontre l'importance de la stabilité monétaire، en liant les effets de financement par Crédit bancaire et les changements dans l'activité économique en utilisant le coefficient de stabilité monétaire dans l'économie Algérienne pendant la période 1990 -2013; et ceci devient plus claire en observant l'importance de la contribution de la politique monétaire dans la stabilité monétaire en Algérie et dans la mesure de sa capacité à contrôlerlaquantité de la masse monétaire selon les exigences de la croissance économique.

Cette étude montre que le crédit bancaire est incompatible avec les changements dans l'activité économique، et donc les autorités monétaires n'ont pas exercé leur rôle dans la réalisation de la stabilité monétaire au sein de l'économie nationale.

Mots clés : financement، crédit bancaire، masse monétaire، stabilité monétaire، coefficient de stabilité monétaire

.

[1] أستاذ مساعد –أ-، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.

مقدمة

يواجه التمويل في اقتصاديات الدول عدة تحديات خاصة محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي؛ وذلك من خلال تمويل الاقتصاد عن طريق الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف، الأمر الذي يتطلب رسم سياسة نقدية محكمة للحد من الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار النقدي.

كما تعتبر تغيرات عرض النقد الأساس في تحقيق الاستقرار النقدي، لذلك تسعى السلطات النقدية للتحكم في كمية عرض النقد بما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي. هذا الأخير الذي يعتبر من الأهداف طويلة الأجل في حين يعتبر استقرار الأسعار والاستقرار النقدي من الأهداف قصيرة الأجل، والتوفيق بين الهدفين يعتبر أمرا صعبا خاصة في البلدان النامية التي تعاني كثيرا من العقبات فيما يتعلق بالسياسات الإنتاجية والتجارية وموازين المدفوعات.

والواقع أن العبرة ليست بزيادة أو نقصان حجم وسائل الدفع بصفة مطلقة، ولكن العبرة في مدى ملائمة هذا الحجم أو ذاك مع ما يستوعبه حجم المعاملات في المجتمع، وهذا حتى يمكن الحكم على حالة الاستقرار النقدي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي فيه. وعليه، سنحاول العمل بمقياس ذو طبيعة تركيبية لقياس أبعاد عملية الاستقرار النقدي بالاستناد إلى بعض تحليلات نظرية كمية النقود؛ حيث يجري مقارنة تطور حجم وسائل الدفع مع حجم المعاملات في الاقتصاد. هذا المقياس يسمى معامل الاستقرار النقدي.

1-**مشكلة البحث:** بناءعلىماسبقيمكنطرحإشكاليةالبحثعلىالنحوالآتي:

إلى أي مدى يؤثر الائتمان المصرفي على الاستقرار النقدي في الجزائر؟

ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة لابد من تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

-ماهو التمويل والائتمان المصرفي،وماعلاقته بالاستقرار النقدي والاقتصادي؟؛

-هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الا لئتمان المصرفي والاستقرار النقدي في الجزائر؟.

2-**فرضية البحث:** لمناقشة الإشكالية والإجابة على التساؤلات نضع الفرضيات الآتية:

-تتناسب التغيرات في الائتمان المصرفي مع التغيرات في النشاط الاقتصادي،

-للتمويل عن طريق الائتمان المصرفي دور مهم في تحقيق الاستقرار